



كيف استعدت الإدارة العامة للجمارك لهذه التطورات؟ المطيري يسأل عن دخول مواد يشتبه بأنها تخص أعمال السحر والشعوذة إلى الكويت

5 - تؤكد المعلومات الرسمية الواردة من دول مجاورة أن تهريب مواد السحر والشعوذة إلى دول الخليج وخصوصا الكويت تزايد إلى حد اعتبارها ظاهرة فكيف استعدت الإدارة العامة للجمارك لهذه التطورات؟ وهل لديك أي تنسيق مع دول الجوار للحد منها؟

أنها تخص مواد السحر والشعوذة؟ وإن كان الخبر صحيحا فما الآلية المتبعة للتعامل مع من يحضرها إلى البلاد؟ وهل القوانين الحالية كافية لرد مستخدمي هذه المواد؟

2 - هل لدى المفتشين الجرمكيين أو مسؤولي المنافذ دراية في كيفية التعامل مع مواد السحر والشعوذة؟ وهل تقوم الإدارة العامة للجمارك أو أي جهة رسمية بتأهيل العاملين في المنافذ على التعرف والتعامل مع هذه المواد الخطيرة؟

3 - هل تلتقيتم أي تحذيرات من أي جهات محلية أو خليجية أو دولية تحذر من تزايد التعامل مع مواد مشبوهة بقصد ممارسة السحر ووجود مخاطر دخولها إلى البلاد؟

4 - ماذا لا تتم الاستعانة بالمشايخ المعتمدين أو إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف وتوظيفهم لغاية المساعدة في التعامل الصحيح مع معدات السحر والشعوذة؟

أعلن النائب ماجد المطيري عن توجيهه سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح حول دخول مواد يشتبه في أنها تخص أعمال سحر وشعوذة البلاد وعدم قدرة المفتشين الجرمكيين والعاملين في المنافذ الحدودية على التعامل معها لعدم وجود تشريع ينظم ذلك.

وجاء في نص السؤال ما يأتي: نثني على علمي أن عدداً من الإدارات المختلفة اشتكوا من كثرة دخول مواد يشتبه في أنها تخص أعمال سحر وشعوذة، وبأنهم غير قادرين على التعامل معها من الناحية القانونية لعدم وجود تشريع ينظم هذه المسائل، وغير قادرين على التخلص منها خشية أن يلحق بهم أذى.

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي: 1 - ما مدى صحة وجود ضبطين يشتبه في

صحة وجود هذا العدد من الجناسي المزورة، مطالبا الحكومة ووزير الداخلية بإصدار بيان واضح حول هذا الموضوع وخطوات اتخاذها خلال اجتماع مجلس الوزراء غدا أو الأيام القليلة المقبلة، وإلا فإننا فعلا سنعاني من تمزق أكبر في المجتمع. وأضاف: أخشى أن يكون البعض يسعى إلى خلق مشكلة أكبر خلال الفترة المقبلة من خلال ربط الموضوع بحكم المحكمة الدستورية المرتقب أو غير ذلك من القضايا.

وأكد أننا لا نقبل بتزوير الجناسي والتلاعب وكذلك لا نقبل بجعل الأمر وسيلة سياسية، وتمنيت عندما رفضت الحكومة قانون المحكمة الإدارية أن تأتي بتصور استراتيجي للتعامل مع موضوع الجنسية لكنها لم تفعل.

مشكوك بهويتهم وانتماهم، متسائلا كيف يمكن أن يكون هناك مجتمع مستقر ويسعى لأن يتقدم ويحقق التنمية ورفع مؤشرات الكويت عالميا بينما هو يعاني من أزمة داخلية تتعلق بهويته؟ وبين أن إطلاق عبارات تتعلق بتزوير الجناسي إما أن يكون مبنيا على معلومات وأسس صحيحة وفق تحقيقات أو تكون قيلت على سبيل الغاء فنابل في الساحة السياسية لأهداف معينة، مشددا على أن هذه القضية يجب أن تحسم ولا تكون جنسية الكويت مجالاً للعب والتكتيكات السياسية، ولذلك جاء طلب التحقيق النيابي في الاتجاه الصحيح.

وتساءل ليس من قام بالتجنيس هي الأجهزة الرسمية؟ وهل يعقل أن تقبوا صامتين في حال

ردود الحكومة ولا على حكم المحكمة الدستورية وسنرفع تقريرنا وبالنهاية القرار للمجلس. من جهة أخرى، قال الدلال إن الأسابيع الماضية شهدت طريقة تداول قضية تعديل الجندية وحلقت حالة من الهلع بسبب بيانات ومعلومات ذكرت على لسان شخصيات رسمية وبالأخص في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة، معربا عن أسفه لأن تكون قضية الهوية محل جدل وخلاف ومزايدات سياسية وسط صمت حكومي وأطراف حكومية قد تكون متواطئة مع خلق هذه الحالة.

وأوضح الدلال أن قانون الجنسية منذ 1959 وهو مثار جدل وأصبح مجال جدل أكبر الآن حتى فرق المجتمع بين حضر وبدو، وأناس رتبة أولى ورتبة ثانية وآخرين



محمد الدلال

واصلت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس مناقشة قانون تعارض المصالح، وانتهت من اعتماد 90% من القانون بشكل مبدئي. وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة ستعتمد القانون بشكل نهائي في الاجتماع المقبل، كما ستبحث اللجنة في الاجتماع المقبل تعديلات هيئة مكافحة الفساد ومنها قضية مدى إلزام القضاة بتقديم ذمهم المالية.

وأوضح ان للجنة ستحاول إنجاز قوانين. هيئة الفساد وتضارب المصالح خلال شهر ابريل، مشيرا الى ان الحكومة لم ترسل رايها في قانون تعارض المصالح وهيئة الفساد، لكن نحن لجنه لن نتوقف على

سأل الروضان عن توقيع التجار اتفاقا بعدم استيراد الأغنام الطببائي لإنشاء شركة مساهمة عامة للمواشي برأسمال 50 مليون دينار

كويتي (50 مليون دينار) ويكون غرضها العمل على إنتاج واستيراد المواشي واللحوم من مختلف دول العالم وبيعها وتوزيعها داخل الكويت، وتخصص أسهمها على النحو الآتي: 24% من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

ب - 26% من الأسهم تطرح للبيع في مزايده علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسي المزايدة على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مضاريف التأسيس- إن وجدت- ويلتزم من يرسو عليه المزايدة وبالسعر ذاته الذي رسا عليه المزايدة، بالانتخاب لجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام البند (1) من هذا القانون.

ج - 50% من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين. د- تحصل الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند (1) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة: يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

مادة ثالثة: تتولى الشركة مسؤولية إنتاج واستيراد وتوزيع وبيع



وليد الطيباني

ما خطة الوزارة لتخفيض أسعار السلع بما فيها اللحوم قبل شهر رمضان؟



قدم النائب د.وليد الطيباني سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حول توقيع تجار الأغنام اتفاقا احتكاريا بعدم استيراد الأغنام ما يؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار لحوم الأغنام. ونص السؤال على ما يأتي:

تداولت وسائل الإعلام قيام مجموعة من تجار الأغنام بتوقيع اتفاق احتكاري على الأبقوموا باستيراد أغنام حتى تاريخ 15/05/2017، ما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار لحوم الأغنام.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يأتي: 1 - مدى صحة هذه الواقعة؟ إذا كانت الإجابة بـ«نعم» فهل يشكل هذا الاتفاق مخالفة لقوانين البلاد؟ وهل قامت الوزارة بأي إجراء في هذا الشأن؟ وما طبيعة هذا الإجراء؟ يرجى إفادتي بما قامت به الوزارة تجاههم.

2 - إذا كان الاحتكار مخالفا للقوانين، فما الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لمنع الاحتكار والحد من ارتفاع الأسعار؟

3 - ما خطة الوزارة لتخفيض أسعار السلع بما فيها اللحوم قبل شهر رمضان؟

من جانب آخر قدم الطيباني اقتراحا بقانون بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم «الشركة الكويتية للمواشي» وجاء نص الاقتراح كالآتي: المادة الأولى: تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم «الشركة الكويتية للمواشي» برأسمال مقداره خمسون مليون دينار



ماجد المطيري

دعا إلى قرارات تعزز المناخ الاقتصادي الصالح يثمن خفض رسوم التراخيص التجارية ويطالب الحكومة بخلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحا

تعزز المناخ الاقتصادي في البلاد، وتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في حركة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وأكد أن هذه الإجراءات مطلوبة لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت، ورفع تنافسيتها دوليا ومحليا وتحقيق تغيير إيجابي في مؤشر تحسين بيئة الأعمال المحلي.

وطالب الصالح الحكومة بمسارعة الخطى لخلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحا وتذليل العقبات التي تواجهها المشاريع، مشددا على أن مواجهة التحديات الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا باستراتيجيات مدروسة.

اعتبر النائب خليل الصالح قرار وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخفض رسوم تراخيص المعاملات التجارية خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت.

وأوضح الصالح في تصريح صحافي أن خفض الرسوم المستحقة عن طلبات التأسيس وإصدار التراخيص يعززان فرص الشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويخلقان بيئة مشجعة للمستثمرين محليا وخارجيا ويزيد حركة الاستثمار.

وأعرب عن أمله في أن تشهد المرحلة المقبلة قرارات مماثلة تصب في اتجاه

مشاركتها في المزايدة، ويرسي المزايدة على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مضاريف التأسيس- إن وجدت- ويلتزم من يرسو عليه المزايدة وبالسعر ذاته الذي رسا عليه المزايدة، بالانتخاب لجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام المادة (1) من هذا القانون.

أما البند (ج) من المادة ذاتها فقد تضمن تخصيص 50% من الأسهم للاكتتاب العام لجميع المواطنين. والبند (د) قرر تحويل الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند (1) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

القانون حددت الغرض من تأسيس هذه الشركة، حيث ذكر أنها تتولى مسؤولية نقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل الكويت كما أنها تقوم بإشياء وإدارة كل ما يرتبط بهذه التجارة. وأشارت المادة الرابعة إلى أن تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 70% من العمالة الوطنية، كما أنها تعفي من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.

ونقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل الكويت وكذلك إنشاء وإدارة كل ما هو مرتبط بهذه التجارة. مادة رابعة: تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 70% من العمالة الوطنية كما أنها تعفي من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام القانون.

ونصت الإيضاحية على الآتي: مراعاة للمصلحة الوطنية التي تقتضي توفير الحاجات الأساسية وتسهيل طرق الحصول عليها لجميع فئات المجتمع، وسد لباب الاحتكار الذي يمارسه بعض تجار المواشي مما يؤدي إلى غلاء فاحش في أسعار سلع أساسية وينتج عنه تضيق الخناق على الدخل الشخصي للأسر والأفراد، ولإتاحة التنافس المحمود في هذا المجال، أتى هذا القانون فنصت المادة الأولى منه في بندها (1) على أن 24% من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها، ويجوز لها التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقا لأحكام البند (ب) من هذه المادة.

ونص البند (ب) على أن 26% من الأسهم تطرح للبيع في مزايده علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على

مادة ثالثة: يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

مادة ثالثة: تتولى الشركة مسؤولية إنتاج واستيراد وتوزيع وبيع

وهل تم استدعاء اي مسؤول في شركة «بتروفاك» للحصول على معلومات بخصوص هذا الموضوع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فمتى تم استدعاؤه؟ ومن هذا المسؤول؟ وما منصبه في شركة «بتروفاك»؟ وبيان بجميع مشاريع شركة «بتروفاك» منذ سنة 2000 حتى تاريخ ورود السؤال، متضمنا نوع المشروع وقيمه، وتاريخ انتهاء عقد المشروع والاسم وتاريخ تسليم المشروع العلني، مع بيان أي تأخير لأي مشروع لشركة «بتروفاك» مع جميع شركات النفط الكويتية.

وهل تم استدعاء اي مسؤول في شركة «بتروفاك» للحصول على معلومات بخصوص هذا الموضوع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فمتى تم استدعاؤه؟ ومن هذا المسؤول؟ وما منصبه في شركة «بتروفاك»؟ وبيان بجميع مشاريع شركة «بتروفاك» منذ سنة 2000 حتى تاريخ ورود السؤال، متضمنا نوع المشروع وقيمه، وتاريخ انتهاء عقد المشروع والاسم وتاريخ تسليم المشروع العلني، مع بيان أي تأخير لأي مشروع لشركة «بتروفاك» مع جميع شركات النفط الكويتية.



نایف المرادس

وجه النائب نايف المرادس سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المزروعى جاء فيه: نشرت جريدة التايمز البريطانية تصريحاً لمسؤول في شركة «بتروفاك» يدعي بأنه تم دفع رشوة إلى مسؤولين في شركة نفط الكويت للحصول على عقود نفطية وذلك تم نشر هذا التصريح في جريدة «الأنباء» في تاريخ 2016/4/8 لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحق الصحيفة البريطانية بخصوص هذا التصريح؟



خليل الصالح

إنشاء محطات وقود على مداخل ومخارج الجهراء عسکر يقدم اقتراحات لتطوير الخدمات العامة في الجهراء والفردوس والأندلس

كما قدم عسکر الاقتراح التالي: نظرا للحالة السيئة للطرق والشوارع في منطقة الفردوس التي تسبب الكثير من المعاناة لأهالي المنطقة نتججة جمع المياه مما يكون مستنقعات للقاذورات والذي له الأثر السلبي على صحة المواطنين فضلا عن تدمير الممتلكات الخاصة بهم من سيارات ووسائل النقل، ونظرا لسوء حالة ممر المشاة في المنطقة وعدم العناية به من إنارة وصيانة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: كما اقترح عسکر ما يلي: لما كانت محافظة الجهراء تعد من أكبر المحافظات وذات كثافة سكانية عالية، ونظرا لعدم وجود محطات كافية في المحافظة للترزود بالوقود، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح) «إنشاء محطات للترزود بالوقود على مداخل ومخارج مناطق وضواحي محافظة الجهراء».

واقترح عسکر التالي: نظرا لما تسببه إشارة تيماء وإشارة مستشفى الجهراء من ازدحام شديد صباحا وأثناء الخروج من الدوام وعرقلة حركة السير وتعطيل حركة السيارات على الأخص سيارات الإسعاف وسيارات المطافي، وللتخفيف من الازدحام ولتسهيل حركة السير. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح) «تحويل إشارة تيماء وإشارة مستشفى الجهراء إلى دور».

قدم النائب عسکر العززي حزمة من الاقتراحات لتطوير الخدمات العامة في مناطق الجهراء والفردوس والأندلس وأمغرة والإسطبلات وكذلك رفع مستوى الطرق وتحديث إشارات المرور وإنشاء محطات وقود في مناطق الجهراء. وجاء في اقتراحات عسکر ما يلي:

نظرا لما تعانيه منطقة (الأندلس) من ازدحام في حركة السيارات، وقلة في عدد المداخل والمخارج لكونها من المناطق الكبيرة المكتظة بالسكان.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح) «استحداث مخرج في منطقة (الأندلس) قطعة (9) بجانب مستشفى الطب الطبيعي، باتجاه طريق الجهراء المؤدي لدوار الأمم المتحدة».

و جاء في اقتراحه الثاني ما يلي: نظرا لكثرة مستخدمي طريق أمغرة الرابط بين طريق الأمغرة وبين منطقة (الأندلس) قطعة (9) بجانب مستشفى الطب الطبيعي، باتجاه طريق الجهراء المؤدي لدوار الأمم المتحدة».

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح) «استحداث مخرج في منطقة (الأندلس) قطعة (9) بجانب مستشفى الطب الطبيعي، باتجاه طريق الجهراء المؤدي لدوار الأمم المتحدة».

و جاء في اقتراحه الثاني ما يلي: نظرا لكثرة مستخدمي طريق أمغرة الرابط بين طريق الأمغرة وبين منطقة (الأندلس) قطعة (9) بجانب مستشفى الطب الطبيعي، باتجاه طريق الجهراء المؤدي لدوار الأمم المتحدة».

و جاء في اقتراحه الثاني ما يلي: نظرا لكثرة مستخدمي طريق أمغرة الرابط بين طريق الأمغرة وبين منطقة (الأندلس) قطعة (9) بجانب مستشفى الطب الطبيعي، باتجاه طريق الجهراء المؤدي لدوار الأمم المتحدة».



عسکر العززي